250 مليون دينار مكاسب القيمة السوقية خلال الأسبوع لتسجل 43,35 ملياراً

استمرار الزخم الشرائي في «البورصة».. وترقّب مراجعة «فوتسي» الخميس المقبل

شريف حمدي

تترقب بورصة الكويت المراجعة الأخيرة لمؤشر فوتسي راسل الخميس المقبل، وهي المراجعة الأخيرة لهذا العام، وكانت بورصة الكويت استقبلت خلال العام الحالي أكثر من 140 مليون دينار من خلال 3 مراجعات سابقة من «فوتسي» لأوزان البورصة الكويتية ضمن المؤشر العالمي، كما تترقب البورصة مراجعة أخيرة أيضا من ستاندر اند بورز «S&P» في 22 ديسمبر الجاري.

وفي سياق يتعلق بملكيات الأجانب في أسهم السوق الأول، تبين من خلال بيانات البورصة الكويتية في 11 ديسمبر الجاري أن قيمة هذه الملكيات تواصل الارتفاع التدريجي لتصل إلى 5,32 مليارات دينار، مقابل 5,29 مليارات دينار الأسبوع الماضي، بنسبة ارتفاع 0,6٪.

وكان لافتا توجه الأجانب لتعزيز الملكيات في أسهم 8 شركات عبارة عن 3 بنوك هي: بيتك والخليج وبرقان، إضافة إلى 5 شركات في قطاعات متنوعة، بينما تم تقليص ملكيات الاجانب في اسهم 5 شركات مقابل استقرارها في أسهم 21 شركة.

إلى ذلك، انهت مؤشرات بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على ارتفاع جماعي مع استمرار الزخم الشرائي الذي يشمل العديد من الأسهم في كل القطاعات، وسط توقعات خلال الشهر الجاري بمواصلة عمليات الشراء من قبل شرائح متعددة من المتعاملين سواء أفراد أو مؤسسات وصناديق استثمارية في إطار عمليات بناء المراكز الاستثمارية الجديدة، استنادا إلى النتائج المالية المحققة في الـ 9 اشهر الماضية، والتي جاءت في مجملها ايجابية.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنهاية التعاملات الأسبوع بنسبة 0,6٪ مضيفا 51 نقطة ليصل إلى 7859 نقطة مقارنة مع 7808 نقطة الأسبوع الماضي، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,2٪ بإضافة 14 نقطة الى مكاسبه السابقة ليصل إلى 6672 نقطة مقارنة بـ6658 نقطة الأسبوع الماضي، ومن ثم ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,5٪، حيث أضاف المؤشر 42 نقطة بنهاية التعاملات الأسبوعية ليصل إلى 7331 نقطة مقابل 7289 نقطة الأسبوع الماضي.

وبناء على هذه الارتفاعات، حققت القيمة السوقية مكاسب بنسبة 0,5٪ بنهاية تعاملات الأسبوع، بإضافة 250 مليون دينار الى المكاسب السابقة ليصل إجمالي القيمة إلى 43,35 مليار دينار مقارنة بـ43,09 مليار دينار الأسبوع الماضي. وكانت البورصة استقبلت تعاملات الأسبوع على تراجع بنحو 80 مليون دينار على مستوى القيمة، إلا أن باقي الجلسات شهدت ارتفاعات متفاوتة ابرزها في جلسة الإثنين، ليصل اجمالي المكاسب بنهاية الاسبوع إلى 250 مليون دينار كما هو مذكور اعلاه.

وعلى مستوى قيمة التداولات الأسبوعية، قفزت السيولة المتدفقة بنسبة 27٪ بمحصلة اجمالية 323 مليون دينار بمتوسط يومي بلغ 65 مليون دينار مقارنة بـ 254 مليون دينار، بمتوسط يومي 63 مليون دينار الأسبوع الماضي، علما بأن السبب في هذه القفزة اقتصار تداولات الأسبوع الفائت على 4 جلسات فقط.

وشهدت أحجام التداول ارتفاعا بنسبة 23٪ بنهاية التعاملات الأسبوعية بإجمالي كميات أسهم متداولة بلغ 1,733 مليار سهم، مقابل 1,409 مليار سهم الأسبوع الماضي.

ضمن فعالية نظّمها «صندوق النقد» بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.. بمشاركة دولية واسعة

سالم الحجرف: صناديق الثروة السيادية محرك بارز للاقتصاد العالمي

جانب من المشاركين في فعالية صندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (قاسم باشا)

علي إبراهيم

عقد مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فعالية «الاستفادة من إمكانيات التوظيف في المنطقة في ظل اقتصاد عالمي متغير: التحديات والطريق إلى الأمام»، مساء أول من أمس، وذلك في مقر المنظمات العربية التابع لصندوق العربي وسط مشاركة محلية ودولية واسعة.

واستهدفت الفعالية استكشاف استراتيجيات السياسات، والتي من شأنها أن تحفز تغييرات كبرى في المشهد الاقتصادي للمنطقة وسط التأثيرات المحلية والعالمية التي تشمل التقدم في الذكاء الاصطناعي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وتحدث من مركز كولومبيا للسياسة العالمية للطاقة ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة السابق، د.سالم الحجرف، عن التحول في توجهات صناديق الثروة السيادية من الأصول التي تستند إلى الكربون إلى الأخرى التي لا تستند إليه.

وتطرق الحجرف إلى أنه كان هناك تغير في الاستثمارات والتوجه نحو الأصول الخضراء من خلال صناديق الثروة السيادية، لافتا إلى أن صناديق الثروة السيادية تلعب دورا ملموسا في الاقتصاد العالمي، ودورها يحرك الاقتصاد العالمي، وبالتالي التنوع الاقتصادي وتوزيع الأموال.

من جانبه، قال من جامعة كولومبيا وزير المالية الكولومبي السابق د.خوسيه أوكامبو إن النجاح في التنمية يعتمد على التغيير الهيكلي الذي يتطلب سياسات اقتصادية داعمة، مبينا أن هناك جدلا حول السياسة الصناعية بين التخصص في أن العديد من الدول النامية تعتمد على تصدير الموارد الخام، مما يحد من النمو، مضيفا أن التركيز على السلع عالية التقنية والخدمات ذات الطابع التكنولوجي هو التوجه المستقبلي.

وأكد أن الاستقرار في أسعار الصرف ضروري لخلق قطاعات إنتاجية جديدة، وأن تأثيرات سياسات الانفتاح الاقتصادي في بعض الدول مثل أميركا اللاتينية كان محدودا، كما أن تحسين الكفاءة الديناميكية الخاصة بتحولات الإنتاج والكفاءة الساكنة المتعلقة بتخصيص الموارد.

وأوضح أوكامبو أن الدول النامية تحتاج الى التعلم والتكيف لتحقيق اقتصادات الحجم والنمو، مبينا أنماط البنية التحتية المالية وسلاسل القيمة يشجع على النمو المستدام.

وتطرق إلى الأدوات المالية الحيوية، مشددا على أن البنوك التنموية الوطنية تلعب دورا حيويا في تقديم التمويل طويل الأجل، وجدوى إنشاء صناديق ضمان لدعم الشركات الصغيرة والمبتكرة، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الاستثمار في القطاعات المبتكرة يمكن أن يحقق عائدات كبيرة ويخلق وظائف جديدة.

بدورها، تحدثت من معهد رزوفلت ونائبة المدير لمجلس الاقتصاد الوطني في البيت الأبيض سابقا سميرة فزيلي عن التغيرات التي شهدتها الاقتصادات المتقدمة خلال الفترات الماضية منذ الركود المزمن واللجوء إلى نوع من التوازن بسبب النمو المنخفض، مبينة أنه في الثمانينيات كانت هناك فلسفة اقتصادية ترتكز على النيوليبرالية.

ولفتت إلى أن الحكومة كانت في وضعية للتركيز على القطاع الخاص وتراجع دورها في مقابل تحقيق الكفاءة والفعالية، إلى جانب استراتيجيات جديدة ومتطورة فيما يتعلق بالتكنولوجيا، مبينة أن أميركا تقوم باكتشاف وتصنيع واختبار وشراء مجموعة من المنتجات التكنولوجية المتطورة.

وأشارت إلى أن الولايات المتحدة وضعت حزمة من السياسات وركزت على أصولها ووضعت استراتيجية تقوم على الاقتصاد الأخضر وحزمة تقوم على 3 قوانين تتعلق بالطاقة النظيفة، وتم تخصيص 470 مليار دولار من أجلها، مبينة أن الاعتماد على الطاقة النظيفة يأتي للتقليل من العجز خلال الـ 10 سنوات المقبلة.

ولفتت إلى أن الولايات المتحدة تنفق سنويا 700 مليار دولار بين القطاعين العام والخاص وتجذب الأشخاص للعمل على الأبحاث في البلاد، كما تنفق ما يصل إلى 750 مليار دولار على السلع والخدمات، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة أنشأت بنوكا صناعية تعمل في مجالات الطاقة النظيفة.

«ميد»: الاستثمار بالتقنيات الحديثة سيساعد شركات البناء في إدارة مشاريعها.. وتعظيم الكفاءة وتقليل التكاليف

من التصميم إلى التنفيذ.. الذكاء الاصطناعي يسرّع ويطوّر صناعة البناء والتشييد

محمود عيسى

استعرضت مجلة ميد أهمية الذكاء الاصطناعي وتأثيره الكبير على صناعة البناء حول العالم، حيث قالت إن جميع سلاسل الصناعة بحاجة الى الاستثمار في قدرات الذكاء الاصطناعي المتقدمة جدا، وذلك في ظل تميز صناعة البناء بجداولها الزمنية الصارمة من حيث تنفيذ المشروعات، واتساع رقعة المواقع الكبيرة التي يجب إدارتها، ناهيك عن ظروف العمل الخطرة وهامش الربح الضيق الذي تحققه هذه الصناعة، ما يعني أن التحديات العالمية مثل اضطرابات سلاسل التوريد، ومتطلبات الحوكمة البيئية والاجتماعية المتزايدة والقوى العاملة المتقدمة في السن، تؤثر بشكل غير متناسب على صناعة البناء.

وقالت المجلة في التحليل الذي أعدته «غلوبل داتا ثيماتيك انتليجنس»، إن التغلب على هذه التحديات والتعامل في الوقت ذاته مع الطلب المتزايد لتعداد السكان العالمي يفرض على شركات البناء تبني تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والروبوتات، حيث تعتبر صناعة البناء واحدة من أقل الصناعات رقمنة حول العالم.

ولفتت «ميد» إلى أن التحليلات التنبؤية للذكاء الاصطناعي يمكن أن تساعد شركات البناء في إدارة مشاريعها، وتعظيم الكفاءة وتقليل التكاليف، كما يمكن أن تسهل الرؤية الحاسوبية الذي يوفرها الذكاء الاصطناعي جمع البيانات على نطاق واسع، واكتشاف المخاطر المتعلقة بالسلامة ومنع الإصابات في مكان العمل، ويمكن لمعدات البناء المستقلة التي تعمل ذاتيا بالذكاء الاصطناعي أن تزيد الكفاءة وتبقي العمالة البشرية في منأى عن المخاطر.

وقال التحليل انه يجب على شركات البناء إدراك أهمية الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، وعليها جميعا الاستثمار في قدرات الذكاء الاصطناعي لاتخاذ القرار، بغض النظر عن شريحة سلسلة القيمة التي تتواجد فيها.

وتشمل قدرات اتخاذ القرار الحساب والتنبؤ والتخطيط، من إنشاء التصاميم المفاهيمية مرورا بتمويل المشاريع وانتهاء بإنشاء المباني، وسيساعد الذكاء الاصطناعي شركات البناء على اتخاذ قرارات معززة بالبيانات.

ولفتت المجلة إلى أن الجزء الوحيد من سلسلة قيمة البناء الذي لا ينبغي له حتى استكشاف الاستثمار في التفاعل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي هو المشتريات، أما في كل مرحلة أخرى، فإن الرؤية الحاسوبية المدعومة بالذكاء الاصطناعي ستساعد في قدرات اتخاذ القرار من خلال توفير بيانات مفصلة ومحدثة.

ولن تكون قدرة الحركة للذكاء الاصطناعي المتقدم مفيدة إلا لشرائح معينة من سلسلة صناعة البناء، لكنها ستكون لا تقدر بثمن في هذه الشرائح.

ففي البناء، فضلا عن التصميم والهندسة، سيساعد الاستثمار في معدات البناء المستقلة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي في استبعاد المخاطر الصحية والسلامة، وتحسين كفاءة مشاريع البناء وتخفيف بعض مشكلات التوظيف في الصناعة. يجب على العديد من أقسام سلسلة قيمة البناء استكشاف إمكانية إنشاء الذكاء الاصطناعي.

وتعرف قدرة الذكاء الاصطناعي المتقدمة هذه أيضا بالذكاء الاصطناعي التوليدي، وتستخدم خوارزميات التعلم الآلي لإنشاء محتوى مثل النصوص والصور والفيديو والصوت ورمز البرنامج.

حالة الذكاء الاصطناعي في البناء

ووفقا لمسح شبكة غلوبل داتا العالمية للانشاءات لعام 2024، يعتقد ما يقرب من ثلثي عمال البناء على مستوى العالم أن الذكاء الاصطناعي له بالفعل تأثير ملحوظ على صناعتهم أو سيكون له ذلك التأثير في غضون السنوات الخمس المقبلة، في حين يعتقد ما يقرب من 20٪ من عمال البناء أن الذكاء الاصطناعي لن يؤثر أبدا على صناعتهم.

وأظهر مسح آخر أجرته الشبكة في عام 2024 أن 23٪ من عمال البناء يعتقدون أن تكلفة التكنولوجيا ستكون العائق الرئيسي للاستثمار في الذكاء الاصطناعي في صناعتهم. ويتبع ذلك (20٪) يعتقدون بالحاجة إلى إثبات التكنولوجيا بشكل أكبر، فضلا عن (20٪) أخرى يعتقدون بالافتقار إلى المهارات اللازمة المطلوبة لتنفيذها بنجاح.

ويرى التحليل أن التكلفة ستكون عاملا مقيدا لشركات البناء الأصغر حجما، لكن الزيادة في الإنتاجية التي توفرها حلول الذكاء الاصطناعي تجعلها استثمارا ضروريا لأولئك الذين لديهم الوسائل للقيام بذلك. ويجب على فرق التحول التكنولوجي داخل شركات البناء أن تثبت بشكل فاعل الفوائد الملموسة وموثوقية حلول الذكاء الاصطناعي.

ومن الأهمية بمكان أن تتواصل هذه الفرق بوضوح مع المزايا الرئيسية لهذه التكنولوجيا، مع معالجة مخاوف الموظفين بشأن النزيف الوظيفي المحتمل والتخلص من العمالة البشرية، ومن خلال عرض كيفية عمل أدوات الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع العمال، بدلا من استبدالهم تماما، يمكن لشركات البناء أن تتغلب بنجاح على التحديات المرتبطة بتنفيذ حلول الذكاء الاصطناعي التي تشتد الحاجة إليها.